

بيان الموازنة العامة PUBLIC BUDGET STATEMENT

• تقرير الربع الأول 2022 •



الفهرس

- 4..... الملخص التنفيذي .1
- 5..... المؤشرات الاقتصادية .2
- 7..... الأداء المالي للربع الأول 2022 .3
- 11..... الدين العام .4
- 12..... المصروفات الرأسمالية الكبرى .5



الملخص التنفيذي

1. وفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام 2021 بنسبة 2.0 % مقارنة بالربع الرابع من العام 2020 . وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 2.3 % كما حقق القطاع النفطي نمواً بنسبة 1.3 % في الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وتعتبر كل من قطاعات الضيافة والنقل والتخزين والمعلومات والاتصالات الأعلى نمواً خلال هذا الربع .

2. بلغ إجمالي الإيرادات للربع الأول من عام 2022 مبلغ 65.1 مليار ريال قطري مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط ليصل لسعر أعلى من سعر النفط الذي بُنيت عليه الموازنة العامة، ويمثل إجمالي الإيرادات 33.2 % من إجمالي الموازنة العامة. من جهة أخرى، بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الأول من العام 2022 مبلغ 51.4 مليار ريال قطري، ما يمثل انخفاض بنسبة 6.2 % مقارنة بالربع الماضي. ونتيجة لذلك فقد سجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً قدره 13.6 مليار ريال قطري خلال الربع الأول من عام 2022.

3. بلغت المصروفات الرأسمالية الكبرى خلال الربع الأول من عام 2022 نسبة 24.9 % من إجمالي الموازنة، كما بلغت المشاريع التي تمت ترسيبها حديثاً خلال الربع الأول 0.5 مليار ريال قطري.

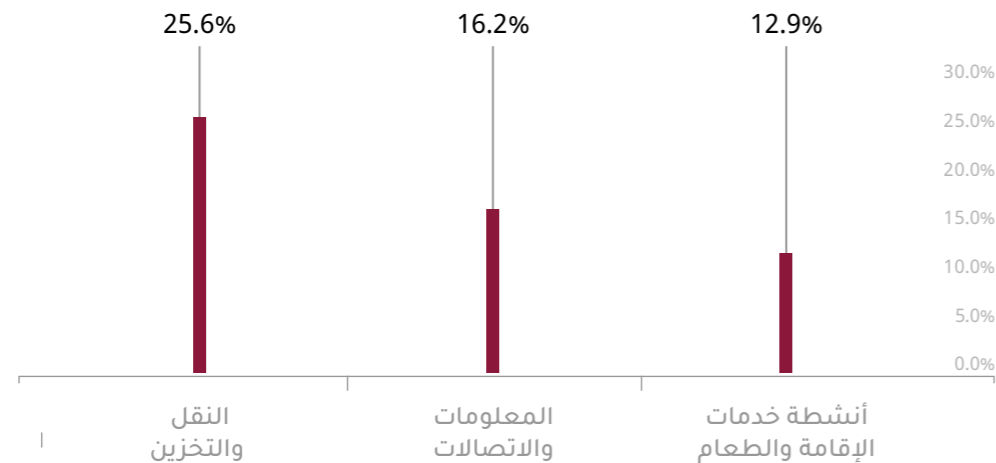
4. سجل الدين العام انخفاضاً بنسبة 1.9 % في الربع الأول من عام 2022 ليبلغ 374.7 مليار ريال قطري. يرجع الانخفاض نتيجة لسداد دفعة مستحقة تبلغ 7.2 مليار ريال قطري في الربع الأول من عام 2022 . كما انه لا توجد اي إصدارات خارجية جديدة خلال هذه الفترة .

المؤشرات الاقتصادية

وفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام 2021 بنسبة 2.0 % مقارنة بالربع الرابع من العام 2020 . وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 2.3 % كما حقق القطاع النفطي نمواً بنسبة 1.3 % في الربع الرابع من هذا العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

حافظ قطاع النقل والتخزين ، وقطاع الضيافة على نموها الملحوظ الذي تحقق خلال الربع الماضي ليستمر خلال الربع الحالي. حيث بلغت نسبة نموها 25.6 % و 12.9 % في الربع الرابع من العام 2021 . وهذا يعكس التعافي المستمر للقطاعات التي تضررت من القيود المتعلقة بجائحة Covid-19 في عام 2020 . وقد تم دعم التعافي بشكل أكبر من خلال تنظيم الأحداث الرياضية الكبيرة التي أقيمت خلال الربع الرابع من عام 2021 مثل كأس العرب FIFA قطر 2021 وجائزة قطر الكبرى للفورمولا 1 التي أقيمت في حلبة لوسيل الدولية. نما قطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 16.2% مقارنة بالربع الرابع من عام 2020. يعود استمرار الأداء القوي لقطاع المعلومات والاتصالات الى تطوير مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الحكومة على نطاق واسع في مجالات الحوسبة السحابية وتخزين البيانات. منها مبادرة شركة «ميرزة» بافتتاح منطقة سحابية «مايكروسوفت أزور» في الدوحة.

الشكل 1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع
الربع الرابع 2021 / الربع الرابع 2022



الأداء المالي خلال الربع الأول من عام 2022

بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الأول من العام 2022 مبلغ 51.4 مليار ريال قطري، ما يمثل انخفاض بنسبة 6.2% مقارنة بالربع الماضي.

بلغ إجمالي الإيرادات للربع الأول من عام 2022 مبلغ 65.1 مليار ريال قطري مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط ليسجل سعر أعلى من سعر النفط الذي بُنيت عليه الموازنة العامة، ويمثل إجمالي الإيرادات 33.2% من إجمالي الموازنة العامة.

ونتيجة لضبط المصروفات بما يتوافق مع الموازنة العامة وارتفاع إجمالي الإيرادات المدفوع بالارتفاع المستمر في أسعار النفط، فقد سجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً قدره 13.6 مليار ريال قطري في الربع الأول من عام 2022.

متوسط سعر النفط

97.4 دولار أمريكي للبرميل

إجمالي الإيرادات

65.1 مليار ريال قطري

إجمالي المصروفات

51.4 مليار ريال قطري

الفائض

13.6 مليار ريال قطري

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي نمواً على أساس سنوي نسبته 1.3% في الربع الرابع من العام 2021. من المتوقع ان يظل مستوى أداء القطاع النفطي مستقراً على المدى القصير مع وجود تقلبات طفيفة بسبب جدول الصيانة وقوى العرض والطلب العالمية.

| نسبة التغيير على أساس سنوي | الربع الرابع 2021 | الربع الثالث 2021 | الربع الرابع 2020 |
|----------------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
| الناتج المحلي الإجمالي | 2.0% | 2.6% | -0.5% |
| نفطي | 1.3% | -0.7% | -4.3% |
| غير نفطي | 2.3% | 4.7% | 1.9% |

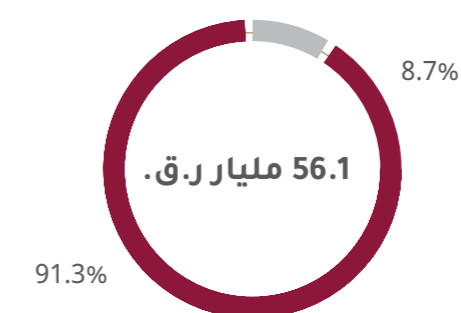
الإيرادات

| مليار ريال قطري | موازنة 2022 | الربع الأول 2022 | النسبة من موازنة 2022 | التغير على أساس ربع سنوي | التغير على أساس سنوي |
|-----------------------|-------------|------------------|-----------------------|--------------------------|----------------------|
| الإيرادات النفطية | 154.0 | 59.4 | 38.6% | 33.0% | 49.5% |
| الإيرادات غير النفطية | 42.0 | 5.6 | 13.4% | -17.5% | 3.0% |
| اجمالي الإيرادات | 196.0 | 65.1 | 33.2% | 26.3% | 43.9% |

بلغ إجمالي الإيرادات للربع الأول من عام 2022 مبلغ 65.1 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 26.3% مقارنة بالربع الماضي، وبزيادة نسبتها 43.9% مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي. بلغ إجمالي الإيرادات لهذا الربع 33.2% من إجمالي الموازنة العامة.

بلغ إجمالي الإيرادات النفطية مبلغ 59.4 مليار ريال قطري، وهو يمثل زيادة على الصعيد الربعي والسنوي بنسبة 33.0% مقارنة بالربع السابق، و 49.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

الشكل 2: إجمالي الإيرادات



■ الإيرادات النفطية ■ الإيرادات غير النفطية

المصروفات

| مليار ريال قطري | موازنة 2022 | الربع الأول 2022 | النسبة من موازنة 2022 | التغير على أساس ربع سنوي | التغير على أساس سنوي |
|-------------------------------|-------------|------------------|-----------------------|--------------------------|----------------------|
| الرواتب والأجور | 58.5 | 15.4 | 26.3% | 2.6% | 6.6% |
| المصروفات الجارية | 67.2 | 16.5 | 24.6% | 2.3% | 12.5% |
| المصروفات الرأسمالية الثانوية | 4.6 | 1.1 | 24.8% | 8.0% | 25.0% |
| المصروفات الرأسمالية الكبرى | 74.0 | 18.4 | 24.9% | -18.8% | 22.4% |
| اجمالي المصروفات | 204.3 | 51.4 | 25.2% | -6.2% | 14.1% |

بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الأول من العام 2022 مبلغ 51.4 مليار ريال قطري، ما يمثل انخفاض بنسبة 6.2% مقارنة بالربع الماضي. يشكل إجمالي الانفاق العام في الربع الأول من عام 2022 نسبة 25.2% من إجمالي الموازنة العامة. مما يعكس على الانضباط المالي الذي اتبعته الدولة.

ارتفعت مصروفات الباب الأول «الرواتب والأجور» بنسبة 2.6% مقارنة بالربع الماضي.

كما ارتفعت مصروفات الباب الثاني «المصروفات الجارية» بنسبة 2.3% مقارنة بالربع الماضي.

وانخفضت مصروفات الباب الرابع «المصروفات الرأسمالية الكبرى» بنسبة 18.8% مقارنة بالربع الماضي مما يتماشى مع موازنة 2022. كما بلغت المشاريع التي تمت ترسيبتها حديثاً خلال الربع الأول 0.5 مليار ريال قطري.

الدين العام

سجل الدين العام انخفاضاً بنسبة 1.9% في الفترة المنتهية في 31 مارس 2022. يرجع الانخفاض نتيجة لسداد دفعة مستحقة تبلغ 7.2 مليار ريال قطري في الربع الأول من عام 2022. بلغ إجمالي الدين العام 374.7 مليار ريال قطري بنهاية الربع الأول من عام 2022. كما انه لا توجد اي إصدارات خارجية جديدة خلال هذه الفترة.

الدين الداخلي

ثبت إجمالي الدين المحلي عند 162.2 مليار ريال قطري في 31 مارس 2022. وهو يمثل 43.3% من إجمالي الدين العام. يتكون الدين العام المحلي من سندات وقروض محلية.

الدين الخارجي

بلغ إجمالي الدين الخارجي في نهاية مارس 2022 مبلغ 212.6 مليار ريال قطري، وهو يمثل 56.7% من إجمالي الدين العام. يتكون الدين الخارجي من سندات حكومية وقروض خارجية.

توقعات الدين العام لعام 2022

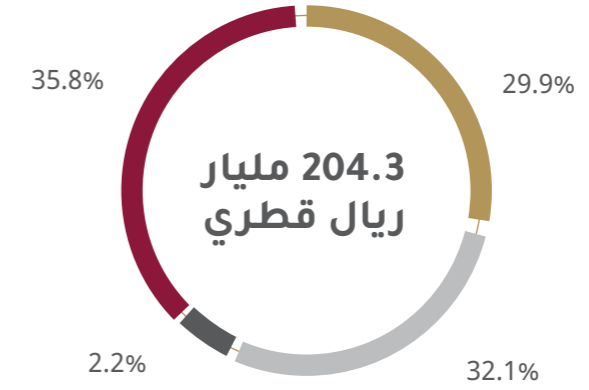
في ضوء أسعار النفط الحالية لا تتوقع وزارة المالية ان تستجد متطلبات لتمويل الموازنة العامة خلال العام 2022. بلغ إجمالي الاستحقاقات (المحلية والخارجية) لعام 2022 مبلغ 25.8 مليار ريال قطري، منها 10.9 مليار ريال قطري لاستحقاقات خارجية.

الشكل 4: الدين العام لدولة قطر (% من الإجمالي)



الدين الداخلي ■ الدين الخارجي ■

الشكل 3: إجمالي المصروفات



الرواتب والأجور ■ المصروفات الجارية ■ المصروفات الرأسمالية الكبرى ■ المصروفات الرأسمالية الثانوية

المصروفات الرأسمالية الكبرى

| المشاريع التي تم ترسيبها خلال الربع الأول من عام 2022 | مليون ريال قطري |
|---|-----------------|
| البنية التحتية والطرق | 139.7 |
| الصرف الصحي | 104.3 |
| الحدائق والمساحات الخضراء | 26.6 |
| أخرى | 194.6 |
| الإجمالي | 456.2 |

مصطلحات مهمة

الموازنة

تقدير رسمي تفصيلي يتضمن بيان الإيرادات المقدر تحصيلها والنفقات المقدر إنفاقها للوحدات المالية الحكومية عن عام مالي مقبل.

الإيرادات

جميع الإيرادات التي حصل عليها الدولة من دخل المصادر الطبيعية والضرائب والجمارك والرسوم على الخدمات وكافة مصادر الدخل الأخرى.

المصروفات

جميع المصروفات التي تنفقها الدولة لضمان توفير الخدمات لكافة المواطنين وتشمل مختلف النفقات الجارية والرأسمالية.

فائض / عجز الموازنة

الفرق بين الإيرادات والمصروفات سواء بالزيادة أو النقصان.

الباب الأول: الرواتب والأجور

المصروفات المتعلقة بكافة رواتب وأجور وبدلات ومكافآت الموظفين والعاملين بالوزارات والجهات الحكومية.

الباب الثاني: المصروفات الجارية

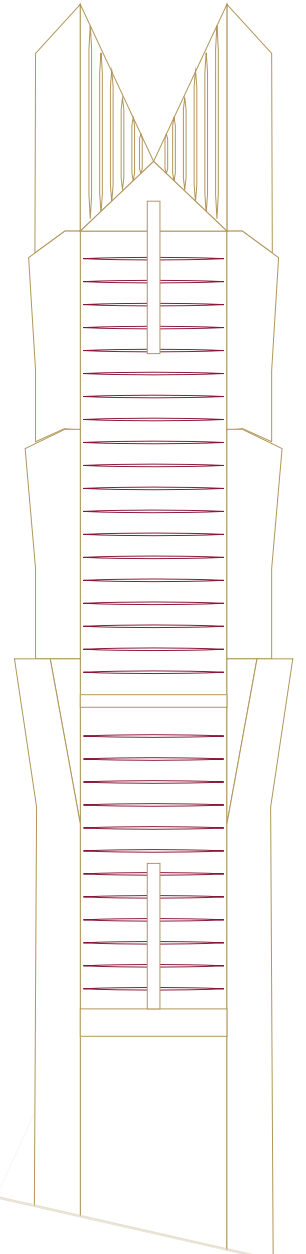
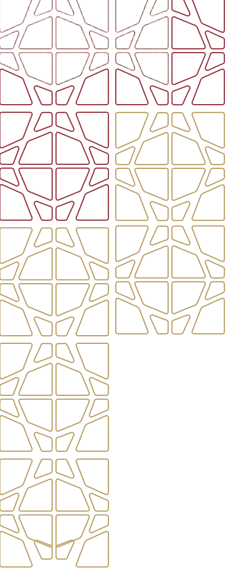
جميع المصروفات اللازمة لأداء الأعمال والخدمات التي تؤديها الدولة وأجهزتها المختلفة ويشمل تكلفة المواد اللازمة ومصروفات خدمات مختلفة.

الباب الثالث: المصروفات الرأسمالية الثانوية

المصروفات على أصول ثابتة ضرورية لتمكين الوزارات والأجهزة الحكومية من أداء مهامها ويشمل كافة الأجهزة والمعدات سواء منها المطلوب لأغراض جديدة أو لغرض الإحلال.

الباب الرابع: المصروفات الرأسمالية الكبرى

المصروفات المخصصة للمشاريع التنموية طويلة الأجل لضمان تطوير وتحديث الخدمات والمرافق التي تقدمها الدولة يساهم في النمو الاقتصادي.



مِنَارَةُ الْمَالِيَّةِ
MINISTRY OF FINANCE

للمزيد من المعلومات تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني

www.mof.gov.qa



للتواصل او الاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني

fpolicies@mof.gov.qa